الأمم المتحدة

UNW/2011/12/Add.1

Distr.: General
20 December 2011
Arabic
Original: English

# المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

**الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١**

٥-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

البند ٢ من جدول الأعمال

**الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة**

## رد الإدارة على تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقديرات الميزانية المؤسسية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

١ - تعرب هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) عن تقديرها لرئيس وأعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إزاء تعليقاتهم ومشورتهم القيمة بشأن تقديرات الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (UNW/2011/11). ولا غرو في أن تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها (UNW/2011/12) تلقى حسن القبول وتوضع موضع التقدير. وتود هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تعرض في الفقرات التالية رد الإدارة على نخبة من تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها، حيثما يوجد داع لذلك.

٢ - وتعرب هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن تقديرها لأن اللجنة الاستشارية لا بوجد لديها اعتراض على استخدام أي اعتماد ''صاف'' في عملية الموافقة على الميزانية المؤسسية، على النحو المذكور في الفقرة ٦ من تقريرها. وفيما يتعلق بمسألة لماذا لا ينبغي المساهمة بقدر أكبر من الإيرادات الخارجة عن الميزانية في تغطية تكاليف الميزانية المؤسسية، تشير هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أنها أدرجت هذا المبلغ الجزئي للأسباب التالية:

060112 030112 11-64571 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(أ) من المهم التنويه إلى أن عرض الإيرادات الخارجة عن الميزانية متطابق مع ممارسات الصناديق والبرامج الأخرى، وعلى وجه التحديد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(ب) تنحو هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لكونها كيانا جديدا، إلى الأخذ بنهج الحذر والمحافظة إزاء إدماج الإيرادات الخارجة عن الميزانية في أول ميزانية مؤسسية لها بمعنى الكلمة. ووفقا للمبين في الميزانية المؤسسية، تتمثل إحدى الأولويات التنظيمية والميزانوية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ في كفالة التمويل المستدام لملاك الموظفين الأساسي لهذا الكيان؛

(ج) المستوى الفعلي لتمويل الميزانية المؤسسية الآتي من موارد خارجة عن الميزانية يتوقف على ما يلي: '١' مقدار المساهمات المتلقاة فعلا خلال الفترة؛ و '٢' الإنجاز البرنامجي، الذي يتوقف بدوره على معدل تنفيذ المشاريع؛ و '٣' إدارة المخاطر المرتبطة بتوقيت استلام المساهمات المخصصة. وهذا النهج المتسم بالحذر والحرص هو الذي تتبعه هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إدارة الإيرادات الآتية من استرداد التكاليف في إطار أول ميزانية مؤسسية لها لفترة السنتين. وأي إيرادات متبقية غير مستخدمة تشكل جزءا من الرصيد الختامي في إطار بند المساهمات المخصصة وتصبح متاحة لدورة التخطيط المقبلة؛

(د) من المهم التنويه إلى أن استخدام الإيرادات الخارجة عن الميزانية معروض في وثيقة الميزانية المؤسسية (UNW/2011/11) في خطة الموارد وفي الجدول ١ في إطار ''الموارد المخصصة'' لنواتج محددة من النواتج المشمولة في الخطة الاستراتيجية.

٣ - ووفقا لما أوصت به اللجنة الاستشارية في الفقرة ٧ من تقريرها، تعتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة عرض الإيرادات الخارجة عن الميزانية بكامل نطاق هذه الإيرادات في الميزانيات المقبلة، بناء على التجربة الذاتية للهيئة نفسها في سياق ميزانيتها المؤسسية الأولى لفترة السنتين ومع مراعاة تجارب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في مجال المحاسبة المتعلقة بالإيرادات الخارجة عن الميزانية. وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بحاجة إلى وقت كي تتمكن من تحليل وتقدير وفهم كامل الآثار المترتبة على أي خيارات متاحة لها في سياق ولايتها وعلى مبادرات تحقيق التواؤم بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

٤ - وفيما يتعلق بما ذُكر في الفقرة ٨ من تقرير اللجنة الاستشارية بشأن جعل الرقم المستخدم لأغراض التخطيط ١٦ في المائة، كانت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في رد إدارتها المؤرخ ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، على تقرير اللجنة بشأن المقترحات المتعلقة باستخدام موارد التبرعات من أجل ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (UNW/2011/4)، قد

أوضحت ما تعتزمه بشأن الحد الأقصى البالغ ١٦ في المائة في ميزانيتها لعام ٢٠١١: أولا، تعتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة إبقاء عنصر الدعم المتعلق بالتنظيم والإدارة عند الحد الأدنى الضروري، وثانيا، ينبغي ألا تتجاوز وتيرة النمو في أنشطة الدعم معدل وضع البرامج. ولا ينبغي اعتبار الحد الأقصى عقبة مقترحة لميزانية الدعم. ويضاف إلى ذلك أن المعدل البالغ ١٦ في المائة لن يكون مقياسا جيدا في سياق هيئة الأمم المتحدة للمرأة، للأسباب التالية: (أ) نظرا إلى أن سنة ٢٠١١ هي السنة الأولى لعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإنه لا يوجد خط أساس مناسب لفترة سنتين يصلح لأن تُقارن به عتبة الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣؛ و (ب) منهجية تصنيف التكاليف المطبقة في صوغ ميزانية الدعم الانتقالية لعام ٢٠١١ ليست هي المنهجية المنسقة لتصنيف التكاليف وإعداد الميزانية التي استخدمت في إعداد الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣؛ و (ج) تمثل الاحتياجات المتعلقة بالإدارة جزءا قدره ١٠,٨ في المائة من الحصة الكلية للميزانية المؤسسية من الموارد المستخدمة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وقدرها ١٩,١ في المائة (التي تغطي النشاط الإنمائي وتنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة والأنشطة الإدارية. ومن ثم فإن ميزانية الدعم المؤقتة لعام ٢٠١١ لا يمكن مقارنتها بالميزانية المؤسسية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، يشكل الإنجاز البرنامجي على المستوى القطري مناط التركيز الأساسي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وستكرس نسبة تزيد عن ٨٦,٣ في المائة من الموارد المستخدمة المتوقعة للفترة ٢٠١٢-٢٩١٣ للنشاط الإنمائي، ونسبة قدرها ٢,٩ في المائة لتنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة، بينما ستكرس للأنشطة الإدارية نسبة قدرها ١٠,٨ في المائة.

٥ - وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ملتزمة بإبقاء التكاليف التشغيلية عند مستوى متناسب مع إنجازها البرنامجي ومُساير لتدابير تحقيق الكفاءة والفعالية التي ستُنفذ في سياق إقامة بنيانها الإقليمي والتعزيز التدريجي لوجودها الميداني.

٦ - وفيما يتعلق بطلب اللجنة الاستشارية الوارد في الفقرة ١٤ من تقريرها أن تتضمن بيانات الميزانيات المقبلة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مبررات وافية للوظائف المطلوبة، تعتقد هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنه قد قُدِّمت مبررات تفصيلية لذلك في الفقرات من ٥٩ إلى ٦٥ من وثيقة الميزانية المؤسسية (UNW/2011/11). وتوفر تلك الفقرات تفسيرا شاملا لزيادة الحجم فيما يتعلق بكل مجال محدد من مجالات الاستثمار، إلى جانب إيضاح الأساس المنطقي لهذه الزيادة والغرض منها. وهذا النمط في البيان متوائم مع النمط الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف. وإضافة إلى ذلك، ستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مواءمة منهجية إعداد ميزانياتها، بما في ذلك في سياق الأعمال التي

تضطلع بها تلك المنظمات وصولا إلى صوغ ”ميزانية متكاملة“ في عام ٢٠١٤، وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ١/٢٠١١.

٧ - وختاما، تقدر هيئة الأمم المتحدة بالغ التقدير أن اللجنة الاستشارية سلّمت في الفقرة ١٨ من تقريرها بأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة صاغت ميزانية مؤسسية أكثر واقعية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وأنها أوصت بالموافقة على تقديرات الميزانية المؤسسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.